

## النمو والتنوع الاقتصادي من خلال التجربة الاماراتية

أ. عبد الله شكة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة الشهيد حمة لخضر / الوادي

أ. فتيحة بن عليّة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة الجزائر -03- / الجزائر

### الملخص:

يعتبر النمو الاقتصادي من الأهداف الأساسية التي تسعى خلفها الحكومات، وتتطلع إليها الشعوب؛ وذلك لكونه يمثل الخلاصة المادية للجهود الاقتصادية وغير الاقتصادية المبذولة في المجتمع؛ إذ يعد أحد الشروط الضرورية لتحسين المستوى المعيشي للمجتمعات، كما يعد مؤشراً من مؤشرات رخائها، ويشكل موضوع التنوع الاقتصادي إهتمام كبير بالنسبة لعدة إقتصادات نامية وهذا بسبب تبعيتها للاقتصاد الريعي ومحاولة عدم الاعتماد على سلعة واحدة في التصدير مما يتيح للاقتصاد عدة مصادر للدخل ويشهد الاقتصاد الاماراتي تطور ونمو سريع بالنسبة للقطاعات الغير نفطية مما يتيح للدولة عدة مصادر للدخل وخروجها من المصدر الوحيد أو الاقتصاد الريعي، فتحاول هذه الورقة أن تقدم باختصار تصوراً عاماً عن مفاهيم أساسية للنمو الاقتصادي و التنوع الاقتصادي وتنعرج للنمو والتنوع الاقتصادي للاقتصاد الاماراتي.

ولهذا كان التساؤل الرئيسي كما يلي:

ما هي ركائز النمو والتنوع الاقتصادي في الاقتصاد الاماراتي؟

الكلمات المفتاحية: النمو الاقتصادي، التنوع الاقتصادي، الاقتصاد الاماراتي.

### Abstract:

Showing international experiences in economic growth and diversification, and to try to take advantage of the Maghreb.

La croissance économique est l'un des objectifs fondamentaux qui cherchent laissés par les gouvernements, et attend avec impatience le peuple, et il représente un résumé matériau des efforts économiques et non-économiques dans les efforts de la communauté, il est nécessaire d'améliorer les conditions de vie des communautés termes, comme un indicateur des indicateurs de prospérité, La diversification économique est l'objet d'un grand intérêt pour plusieurs pays en développement, En effet, la dépendance de l'économie rentière et essayer de ne pas invoquer sur un seul produit d'exportation pour permettre à l'économie de plusieurs sources de revenus, L'économie des EAU connaît l'évolution rapide et la croissance des secteurs non pétroliers, qui permet à l'Etat de plusieurs sources de revenus et de sortie de la seule source ou de l'économie rentière. cet article tente de fournir courte perception générale sur les concepts de base de la croissance économique et la diversification économique, et serpentent pour la croissance et la diversification économique de l'économie des EAU.

That was the main question as follows:

### **What are the pillars of growth and economic diversification in the UAE economy?**

#### Keywords:

croissance économique, La diversification économique, L'économie des EAU.

#### مقدمة:

ان النمو الاقتصادي يعني -في الغالب- حدوث زيادة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن، الذي يعبر عن الدخل الكلي مقسومًا على عدد السكان؛ فزيادة الدخل الكلي لا تعني

بالضرورة زيادة في النمو الاقتصادي؛ إذ إن علاقة التناسب القائمة بين الدخل الكلي والسكان يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار؛ وذلك لتأثير نمو السكان على النمو الاقتصادي لدولة ما. فقد أصبح لدى النمو الاقتصادي والتنوع الاقتصادي أهمية كبيرة بعد أن أدركت البلدان وبخاصة الريعانية منها والتي تعاني من اختلالات وتشوهات كبيرة في هياكل اقتصاداتها، الناجم من اعتمادها على المورد الوحيد للدخل، والمتأني من خلال امتلاكها لثروات طبيعية كبيرة، يقع في مقدمتها النفط، مما جعلها تتصف بأحادية الاقتصاد.

ولعل الاستراتيجية التي اتخذتها دولة الإمارات العربية المتحدة في التنوع الاقتصادي بعيداً عن النفط وبناء نموذج تنموي مستدام لا يكون مرتبطاً بالنفط وتقلباته الحادة في أسواق الطاقة العالمية، حيث بدأت دولة الإمارات العربية المتحدة منذ وقت مبكر تجربة فريدة في التنوع الاقتصادي، انطلاقاً من قناعتها بأن النفط كونه مصدراً طبيعياً سينضب يوماً ما بالتأكيد، فعمدت مبكراً إلى تخفيف اعتماد اقتصادها الوطني على القطاع النفطي كمصدر رئيسي للدخل القومي، واستثمرت عائدات هذا القطاع في بناء اقتصاد متوازن وقادر على النمو والازدهار دون استنزاف الموارد، وتوسّعت تدريجياً في القطاعات غير النفطية لضمان أعلى مستويات الاستقرار لاقتصادها؛ فحققت إنجازات استثنائية على صعيد بناء اقتصاد المعرفة ولاسيما قطاعي الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وكذلك في قطاعات البنى التحتية والسياحة والتجارة الداخلية والخارجية والطاقة المتجددة والخدمات المالية والمصرفية، وبعض الصناعات مثل الأدوية ومواد البناء والبتروكيماويات والألمونيوم.

## 1 إشكالية الدراسة:

في ضوء ما سبق فإن هذا البحث يسعى إلى معالجة الإشكالية الرئيسية التالية:

ما هي ركائز النمو والتنوع الاقتصادي في الاقتصاد الاماراتي؟

وللإجابة على الإشكالية الرئيسية قسمنا البحث لـ:

## 2 هيكل الدراسة:

أولاً: مفاهيم أساسية للنمو الاقتصادي

ثانياً: مفاهيم حول التنوع الاقتصادي

ثالثاً: التنوع والنمو في الاقتصاد الاماراتي

## أولاً: مفاهيم أساسية للنمو الاقتصادي

سننظر لمفهوم النمو الاقتصادي وعناصره وفوائده وأهم مقاييس ومؤشرات النمو الاقتصادي:

### 1. مفهوم النمو الاقتصادي:

يعتبر مفهوم النمو الاقتصادي مفهوماً كمياً يعبر عن زيادة الإنتاج في المدى الطويل ويعرّف "النمو الاقتصادي هو الزيادة المحققة على المدى الطويل لإنتاج البلد". كما يمكننا الإشارة إلى مفهوم التوسع الاقتصادي والذي هو الزيادة الضرفية للإنتاج وبالتالي نستطيع القول أن النمو الاقتصادي هو عبارة عن محصلة للتوسع الاقتصادي المتتالي. وبمأن النمو يعبر عن الزيادة الحاصلة في الإنتاج فإنه يأخذ بعين الاعتبار نصيب الفرد من الناتج أن معدل نمو الدخل الفردي.<sup>١</sup>

ووفق ماسبق فإن النمو الاقتصادي يتجلى في:

- زيادة الناتج الوطني الحقيقي بين فترتين

- ارتفاع معدل الدخل الفردي.

كما يمكن للنمو الاقتصادي أن يكون مصاحباً لتقدم إقتصادي إذا كان نمو الناتج الوطني أكبر من معدل نمو السكان أو أن يكون غير صاحب بتقدم إقتصادي إذا كان معدل نمو الناتج الوطني مساوياً لمعدل نمو السكان. بينما إذا كان معدل نمو السكان أرفع من معدل نمو الناتج الوطني فإن النمو حينئذ يكون مصحوباً بتراجع إقتصادي.

يعتبر النمو الاقتصادي شرطاً ضرورياً، ولكنه غير كافٍ لرفع مستوى حياة الأفراد المادية؛ فالشرط الآخر هو طريقة توزيع الزيادة المحققة على الأفراد، التي تعد موضوعاً شائعاً مرتبطاً بطبيعة النظم الاقتصادية والسياسية في كل دولة.

من جانب آخر يعرف سيمون كازنت -الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد سنة 1971- النمو الاقتصادي بأنه: "ارتفاع طويل الأجل في إمكانيات عرض بضائع اقتصادية متنوعة بشكل متزايد للسكان، وتستند هذه الإمكانيات المتنامية إلى التقنية المتقدمة والتكيف المؤسسي والأيدولوجي المطلوب لها".<sup>٢</sup>

من هذا التعريف نلاحظ مجموعة من السمات، منها:<sup>٣</sup>

- التركيز على النمو طويل الأجل، وبالتالي على النمو المستدام وليس العابر.

- دور التقنية المركزية في النمو طويل الأجل.

- ضرورة وجود تكيف مؤسسي وأيديولوجي، مما يظهر أهمية النظام المؤسسي في عملية النمو. المهم في هذا التعريف أنه يقلص الفجوة بين النمو الاقتصادي كفعل تلقائي، وبين التنمية الاقتصادية كفعل إرادي؛ فالنمو الاقتصادي المستدام هو نتيجة لسياسات ومؤسسات وتغييرات هيكلية وعلمية، وبالتالي ليس مجرد عملية تلقائية كما كان سائداً في الأدبيات الكلاسيكية. وقد عرف: "Dembele Esaie" النمو الاقتصادي على أنه الزيادة على مدى فترة طويلة من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي... ويتطلب تحقق النمو الاقتصادي في بعض العوامل الرئيسية منها: مؤسسات مستقرة، وتدريب رأس المال البشري، والتخصص وفقاً للقانون تقسيم "العمل آدم سميث" وقانون الميزة النسبية "لديفيد ريكاردو"، ونظام الضرائب التي تشجع العمل، ونظام المالية المناسبة والفعالة.<sup>iv</sup>

كما يعرف (Matthew Clarke): النمو الاقتصادي بأنه التغير في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) للفرد بين فترات زمنية محددة. وغالباً في الأدبيات السائدة ما يستخدم الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد كمقياس للرفاه الاجتماعي.<sup>v</sup>

كما عرف (Arthur Morris) في كتابه (Geography And Development): النمو الاقتصادي بأنه الزيادة في الإنتاج أو الاستهلاك للأمة أو منطقة ما.<sup>vi</sup> أما الاقتصادي الأمريكي "كوزينتس" فيعتبره إحداث أثر زيادات مستمرة في إنتاج الثروات المادية، ويعتبر الاستثمار في رأس المال المادي والبشري -فضلاً عن التقدم التقني وكفاءة النظم الاقتصادية- هو المصادر الأساسية للنمو الاقتصادي؛ فرأس المال المادي والبشري يؤثر بشكل إيجابي على إنتاجية العامل وتنمية القوى العاملة من حيث التدريب والتأهيل إلى الحد الذي يزيد من نسبة القوى الفاعلة اقتصادياً، أما التقدم التقني فهو يعني استخدام أساليب تقنية جديدة من خلال الاختراع أو الابتكار، فضلاً عن عنصر المخاطرة في المنشآت الإنتاجية، أما النظم الاقتصادية فتظهر كفاءتها من خلال نقل الموارد إلى المجالات التي تحقق اقتصاديات الحجم والوضع الأمثل للإنتاج.<sup>vii</sup>

## 2. عناصر النمو الاقتصادي وفوائده:

لكي يتحقق النمو الاقتصادي في أي بلد لابد من توفر ثلاثة مكونات أساسية وهي:<sup>viii</sup>

- أ- **تراكم راس المال:** يشتمل هذا العنصر على الاستثمارات الجديدة في الارض والمعدات المادية والموارد البشرية، ويعتبر الادخار السبيل الامثل لتوفير رؤوس الاموال الممولة لمختلف أنواع الاستثمارات.
- ب- **النمو السكاني (العمل):** يرتبط الاثر الايجابي للنمو السكاني بالنمو الاقتصادي من خلال زيادة قوة العمل التي تؤدي الى زيادة الانتاج هذا من جهة، وزيادة حجم الاسواق وسهولة تحفيز الطلب الاستهلاكي المؤدي الى تحفيز الطلب الاستثماري من جهة أخرى وغير ان لهذا العامل اثر سلبي على النمو الاقتصادي في حالة وجود فائض في عرض العمل ومن خلال محدودية الدخل.
- ت- **التقدم التكنولوجي:** يعرف على أنه السرعة في تطوير تطبيق المعرفة الفنية، من أجل زيادة حالة وجود فائض في عرض العمل ومن خلال محدودية الدخل.
- أما عن فوائد النمو فيمكن حصر أهمها فيما يلي:<sup>ix</sup>
- ✓ زيادة الكميات المتاحة لأبناء المجتمع من السلع والخدمات.
  - ✓ زيادة رفاهية الشعب؛ عن طريق زيادة الإنتاج، والرفع في معدلات الأجور والأرباح، والدخول الأخرى.
  - ✓ يساعد على القضاء على الفقر، ويحسن من المستوى الصحي والتعليمي للسكان.
  - ✓ زيادة الدخل القومي تسمح بزيادة موارد الدولة، وتعزز قدرتها على القيام بجميع مسؤولياتها؛ كتوفير الأمن، الصحة، التعليم، بناء المنشآت القاعدية، والتوزيع الأمثل للدخل القومي، دون أن يؤثر ذلك سلباً على مستويات الاستهلاك الخاص.
  - ✓ التخفيف من حدة البطالة.

### 3. أهم مقاييس ومؤشرات النمو الاقتصادي

#### أ- مقاييس النمو الاقتصادي:

يتم بقياس نمو الناتج ونمو الدخل الفردي:<sup>x</sup>

- **الناتج الوطني:** هو مقياس لحصيلة النشاط الإنتاجي، وحساب معدل نموه هو ما يصطلح عليه تسمية معدل النمو، ويمكن حساب الناتج الوطني بحساب الناتج المحقق في بلد وتقديره بعملة ذلك البلد، ومن ثم مقارنته بنتائج الفترة السابقة ومعرفة معدلاً للنمو، ما يعاب هنا أن لكل دولة عملتها الوطنية، وبالتالي لا يمكن مقارنة النمو المحقق في مختلف البلدان وفق هذا المقياس؛ ولذا تستخدم غالباً عملة دولية واحدة لتقييم الناتج الوطني لمختلف البلدان، حتى يسهل المقارنة بين معدلات النمو المحققة فيها<sup>xi</sup>.

- **متوسط الدخل الفردي:** يعتبر هذا المعيار الأكثر استخدامًا وصدقًا لقياس النمو الاقتصادي في معظم دول العالم، لكن في الدول النامية هناك صعوبات لقياس الدخل الفردي بسبب نقص دقة إحصائيات السكان والأفراد.

هناك طريقتان لقياس معدل النمو على المستوى الفردي، وهما:

- **طريقة معدل النمو البسيط:** يقيس معدل التغير في متوسط الدخل الحقيقي من سنة لأخرى.

- **طريقة معدل النمو المركزي:** يقيس معدل النمو السنوي في الدخل كمتوسط خلال فترة زمنية طويلة نسبيًا.

كانت هذه أهم أسس وطرق قياس النمو الاقتصادي.

#### ب - مفهوم التقدم والتطور الاقتصادي:

إن قياس النمو الاقتصادي ماهو إلا قياس كلي لزيادة السلع والخدمات المنتجة في فترة معينة مقارنة بالخبرة السابقة، أما التقدم الاقتصادي فهو الزيادة بين فترة وأخرى لمتوسط الناتج الحقيقي، متوسط الدخل الحقيقي، ومتوسط الاستهلاك الحقيقي للسكان.

ويعرف "R,Barre" التقدم بأنه: "نمو الموارد المتاحة بنسبة تفوق نمو السكان"، ويعبر التقدم

الاقتصادي عن "مجموع التحسينات في الميدان الاقتصادي والاجتماعي، المرافقة للنمو".<sup>xii</sup>

أما التطور فلغةٌ يعني الحركة إلى الأمام، وفي المجال الاقتصادي يعني تقدمًا اقتصاديًا ما نحو أهداف محددة مسبقًا، إما كمية؛ كزيادة المنتج، أو نوعية؛ كتوزيع أفضل للمداخل داخل الدولة؛ فالتطور إذًا يدل على التغيير والحركة، وغالبًا ما يستعمل للدلالة على الحالة الاقتصادية لبلد ما أو لقطاع ما، فنقول مثلاً: التطور الاقتصادي أو التطور الصناعي لبلد ما خلال فترة معينة، وهو ليس مرادفًا للنمو؛ إذ إنه يمكن أن يكون هناك تطور في المجال الصناعي بوتيرة أخف من تزايد السكان، فهنا لا يوجد نمو، كما أنه ليس مرادفًا للتنمية؛ إذ إنه يمكن أن يكون هناك تطور اقتصادي دون أن يكون مصحوبًا بتغييرات هيكلية وذهنية تضمن استمرارية وانتظام هذا التطور؛ (أي: إنه لا توجد تنمية).<sup>xiii</sup>

#### ت - مؤشرات النمو الاقتصادي:

من خلال ما سبق ذكره عن النمو الاقتصادي يمكن تلخيص أهم سمات النمو الاقتصادي فيما

يلي:<sup>xiv</sup>

- ✓ زيادة حجم الإنتاج، مع زيادة الدخل الفردي المجتمعي المرافق لزيادة الإنتاج، وذلك خلال فترة زمنية، مقارنة بالفترات السابقة.
- ✓ حدوث تغيرات على مستوى طرف التنظيم، بهدف تسهيل ديناميكية العمل وتداول عناصر الإنتاج بصورة أسهل، والبحث عن عناصر إنتاج أقل تكلفة وأكثر ربحية.
- ✓ التقدم الاقتصادي<sup>15</sup>.

#### ثانياً: مفاهيم حول التنوع الاقتصادي

##### مفهوم التنوع الاقتصادي:

ينصرف معنى التنوع الى رغبة في تحقيق عدد أكبر لمصادر الدخل الاساسية في البلد، التي من شأنها أن تعزز قدراته الحقيقية ضمن إطار التنافسية العالمية، وذلك عبر محاولات رفع القدرات الانتاجية في قطاعات متنوعة، دون ان يقتضي الامر ان تكون تلك القطاعات ذات ميزة نسبية عالية، وهو يقوم على الحاجة الى الارتفاع بواقع عدد من هذه القطاعات تدريجياً لتكون بدائل يمكنها ان تحل محل المورد الوحيد، ومن هنا فالتنوع ينطبق على البلدان التي تعتمد على مصدر وحيد غير مستديم.<sup>xv</sup>

كما ينظر للتنوع الاقتصادي بأنه "العملية التي تشير الى اعتماد مجموعة متزايدة تشارك في تكوين الناتج"، والتنوع يمكن ان يشار فيه الى تنوع مصادر الناتج المحلي الاجمالي، أو تنوع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة، أو تنوع الاسواق كالأسواق الداخلية أو أسواق الصادرات.<sup>xvi</sup>

##### أهمية التنوع الاقتصادي:<sup>xvii</sup>

يهدف التنوع الاقتصادي الى خلق قطاعات انتاجية جديدة أو تطوير القطاعات الضعيفة وبما يسهم في تقليص حجم الاعتماد المفرط على قطاع واحد في تكوين الناتج المحلي، وتتجلى أهمية التنوع الاقتصادي من خلال ما يأتي:

- ✓ تنمية وتطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة؛
- ✓ توفير الحماية للاقتصاد من الظروف الطارئة؛
- ✓ زيادة الدخل القومي من خلال تعزيز دور الاستثمار الاجنبي في النشاط الاقتصادي؛
- ✓ زيادة النشاط الاقتصادي من خلال تعزيز دور القطاع الخاص.

### معايير التنوع الاقتصادي: xviii

لأجل تقويم مدى نجاح سياسة التنوع الاقتصادي في اي دولة من الدول، لابد ن دراسة بعض المؤشرات والمعايير الكمية من خلالها نستطيع قياس درجة التنوع الاقتصادي، وهذه بعض المعايير من خلال ما يلي:

- ✓ زيادة فاعلية القطاع الخاص في تكوين الناتج المحلي الإجمالي؛
- ✓ تطور نسبة تنوع الصادرات؛
- ✓ تطور إجمالي العمالة حسب القطاع؛
- ✓ معدل ودرجة التغير الهيكلي.

### ثالثاً: النمو والتنوع الاقتصادي للاقتصاد الاماراتي

تتميز الإمارات العربية المتحدة باقتصاد سوق حرة، وهي أيضاً واحدة من الدول التي تتمتع بدرجة عالية من الاستقرار السياسي والأمان في المنطقة. ويضمن ذلك احتفاظ اقتصاد البلاد بميزة تنافسية قوية بوصفها المركز التجاري الأساسي في المنطقة وأحد أكبر الاقتصادات فيها. ويرى مسؤولي الدولة الى بناء اقتصاد تنافسي عالمي ومتنوع وبقيا كفاءات وطنية تتميز بالمعرفة.

ويتسم النمو الاقتصادي في الإمارات بالثبات على الرغم من حالة الجمود القصيرة التي شهدتها عندما تعثر الاقتصاد العالمي. وقد أسهم ارتفاع أسعار النفط وزيادة الإنفاق الحكومي وانتعاش السياحة والنقل والتجارة في التعافي. علاوة على ذلك، كان لإعادة هيكلة ديون الشركات الكبرى، والتضامن بين الإماراتيين والسياسات النقدية والمالية غير المتشددة، دور في إحداث استقرار اقتصادي كبير في السوق<sup>xix</sup>. وأكد خبراء اقتصاديون تفرد نموذج الإمارات في التنوع الاقتصادي بالمقارنة مع الاقتصادات النفطية في المنطقة، كونه يسير ضمن نهج ثابت غير مرتبط بتقلبات أسعار النفط والدورات الاقتصادية المختلفة، مشددين على أن الدولة تتمتع بكل المقومات التي تدعم استدامة النمو الاقتصادي في مرحلة ما بعد النفط.

وأوضح هؤلاء أن دولة الإمارات استخدمت ثروتها النفطية في تحديث البنية التحتية، وتوفير فرص العمل، وتحسين المؤشرات الاجتماعية، مع المحافظة على تراكم الاحتياطيات المالية، وانخفاض الديون الخارجية، لافتين إلى أن متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بلغ 5% سنوياً خلال العقد الماضي، إلى جانب نمو الأنشطة الاقتصادية غير النفطية بشكل مضطرد<sup>xx</sup>.

## جدول 01: نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للإمارات

| السنوات    | 2000-11 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 |
|------------|---------|------|------|------|------|------|
| معدل النمو | 4.8     | 7.2  | 4.3  | 4.6  | 3.0  | 3.1  |

**Source:** IMF, Regional economic outlook. Middle East and central OCT 2015, washington, U.S.A, pag 31. Asia. Second printing

## جدول 02: نمو الناتج المحلي الإجمالي المرتبط بالنفط

| السنوات    | 2008-12 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 |
|------------|---------|------|------|------|------|
| معدل النمو | 1.4     | 2.9  | 4.0  | 2.0  | 2.1  |

**Source:** IMF, op.cit, pag 107.

## جدول 03: نمو الناتج المحلي الإجمالي غير المرتبط بالنفط

| السنوات    | 2008-12 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 |
|------------|---------|------|------|------|------|
| معدل النمو | 2.9     | 5.0  | 4.8  | 3.4  | 3.6  |

**Source:** IMF, op.cit, pag 107.

ورغم انخفاض أسعار النفط مؤخراً والتقلُّب الكبير في هذا القطاع، ما زال اقتصاد الإمارات العربية المتحدة قوياً؛ فبعد هبوط الناتج المحلي الإجمالي للإمارات عام 2010، ارتفع إلى 419 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2014، وبذلك يكون قد ارتفع عن عام 2013 بنسبة 8.4% في المائة. حيث من خلال (الجدول 01) نلاحظ أن نمو اقتصاد دولة الامارات بلغ 3.0% في المائة في 2015 و 3.1% في 2016 بعد أن كان 4.6% في 2014 و 4.3% في 2013 وهذا الانخفاض للنمو راجع لتراجع أسعار النفط في 2015 و 2016؛ وأن نمو الناتج المحلي الإجمالي غير المرتبط بالنفط كان بنسب أكبر من نمو الناتج المحلي الإجمالي المرتبط بالنفط وهذا من خلال (الجدول 02) و(الجدول 03) وهذا مما يفسر

أن نمو القطاعات الغير نفطية كان أكبر من نمو القطاع النفطي مما يدل علي توجه دولة الامارات نحو التركيز علي القطاعات غير النفطية والاعتماد علي الاقتصاد المستديم والتحرر من التبعية النفطية.

**جدول 4: اجمالي تكوين راس المال حسب القطاعات بالأسعار الجارية لعامي 2013 و2014**

الوحدة:

مليار درهم

| البيان                 | 2013   |        | 2014   |        | نسبة النمو |
|------------------------|--------|--------|--------|--------|------------|
|                        | القيمة | النسبة | القيمة | النسبة |            |
| اجمالي تكوين راس المال | 321.6  | %100.0 | 347.9  | %100.0 | %8.2       |
| القطاع الحكومي         | 50.5   | %15.7  | 53.6   | %15.4  | %6.1       |
| القطاع العام           | 80.9   | %25.2  | 92.4   | %26.6  | %14.2      |
| القطاع الخاص           | 190.2  | %59.1  | 201.9  | %58.0  | %6.2       |

المصدر: التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2015، الاصدار الثالث والعشرين، وزارة الاقتصاد

الإماراتية، ص: 35.

**جدول 5: اجمالي تكوين راس المال الثابت حسب القطاعات لعامي 2013 و2014**

الوحدة:

| 2014   |        | 2013   |        | القطاعات الاقتصادية                  |
|--------|--------|--------|--------|--------------------------------------|
| النسبة | القيمة | النسبة | القيمة |                                      |
| %0.3   | 1.0    | %0.3   | 0.9    | الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية   |
| %13.7  | 47.6   | %13.5  | 43.4   | النفط الخام والغاز الطبيعي           |
| %0.1   | 0.5    | %0.1   | 0.4    | المحاجر                              |
| %15.3  | 53.2   | %15.1  | 48.5   | الصناعات التحويلية                   |
| %7.6   | 26.5   | %7.5   | 24.1   | الكهرباء والغاز                      |
| %4.3   | 14.9   | %4.2   | 13.5   | التشيد والبناء                       |
| %5.3   | 18.5   | %5.2   | 16.8   | تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الاصلاح |
| %2.1   | 7.2    | %2.0   | 6.5    | المطاعم والفنادق                     |
| %14.1  | 49.0   | %13.9  | 44.6   | النقل والتخزين والاتصالات الاخرى     |
| %1.6   | 5.5    | %1.6   | 5.0    | الاتصالات                            |
| %15.4  | 53.7   | %16.6  | 53.5   | العقارات وخدمات الاعمال              |
| %5.6   | 19.4   | %5.5   | 17.7   | الخدمات الاجتماعية                   |
| %2.5   | 8.6    | %2.4   | 7.9    | المشروعات المالية                    |
| %12.2  | 42.6   | %12.1  | 38.8   | قطاع الخدمات الحكومية                |
| %100.0 | 347.9  | %100.0 | 321.6  | المجموع                              |

## مليار درهم

**المصدر:** التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2015، الاصدار الثالث والعشرين، وزارة الاقتصاد الإماراتية، ص: 37.

في إطار السعي بإتجاه تفعيل سياسة تنويع مصادر الدخل توجه الدولة في التحول الى الاقتصاد المعرفي القائم على البحوث والابتكارات واستمرت الدولة على الرغم من تراجع أسعار النفط وبالتالي الإيرادات العامة في اتباع سياسة توسعية في الانفاق، حيث قام القطاعين الخاص والعام والحكومي بضخ مزيد من الاستثمارات بالأنشطة والقطاعات الاقتصادية على تمويل المشروعات الاستراتيجية والبنية التحتية كتوسعية وتحديث المطارات الوطنية وشبكة قطار الاتحاد والطرق والمواصلات والطاقات والمرافق السياحية والبنية التحتية الالكترونية واللوجستية والخدمات المالية.<sup>xxi</sup>

من خلال (الجدول 04) تشير البيانات أن تطور إجمالي الاستثمارات بالاسعار الجارية من 321.6 مليار درهم عام 2013 الى 347.9 مليار درهم سنة 2014 بنسبة نمو 8.2%، وقد تزايدت استثمارات القطاعات حيث تطورت مساهمة القطاع الخاص في تنفيذ المشروعات من 190.2 مليار سنة 2013 الى 201.9 مليار درهم سنة 2014 بنسبة نمو 6.2%، وتمثل هذه الاستثمارات للقطاع الخاص من إجمالي الاستثمارات ما نسبته 59.1% لسنة 2013 و 58.0% لسنة 2014 مما تمثل النصيب الأكبر من الحجم الكلي للاستثمارات ومما يدل على وجود قطاع هيمنة للقطاع الخاص في الاستثمارات في الاقتصاد الاماراتي، كما أيضا تزايد نصيب القطاعين الحكومي والعام من 131.4 مليار درهم سنة 2013 الى 146.0 مليار درهم سنة 2014 بنسبة نمو 11.1%.

ومن خلال (الجدول 04) تبين البيانات استحواذ قطاع العقارات وخدمات الاعمال على نحو 15.4% من إجمالي الاستثمارات المنفذة في كافة القطاعات الاقتصادية واحتل المركز الاول في سنة 2014، وبعده مباشرة قطاع الصناعات التحويلية الذي بلغ 15.3% وهذا يدل على هيمنة هاذين القطاعين بقيمة إجمالية تقدر بأكثر من 30% من أصل 15 قطاع ضمنهم قطاع النفط والغاز الطبيعي الذي بلغ حوالي 13.7% من حجم الاستثمارات، احتل بعده قطاع الخدمات الحكومية الذي بلغ 12.2% من الاستثمارات، وقد استحوذت القطاعات مجتمعة الغير نفطية 85% من إجمالي الاستثمارات وهذا يدل على السير نحو التنويع الاقتصادي للاقتصاد الاماراتي.

هذه المسيرة التنوع الاقتصادي تقاد من خلال "رؤية أبوظبي الاقتصادية 2030"<sup>xxii</sup> و"خطة دبي الاستراتيجية 2015". تهدف هذه الاستراتيجية إلى زيادة الاستثمارات في القطاعات الصناعية والقطاعات الأخرى الموجهة نحو التصدير، بما فيها الصناعات الثقيلة والنقل والبتروكيماويات والسياحة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والطاقة المتجددة والطيران والفضاء وخدمات النفط والغاز. وقد تحقق الكثير بالفعل في هذه المجالات، خاصة في السياحة والتجارة والأقمار الصناعية والاتصالات وقطاع الطيران والطاقة المتجددة. وفي 2014، حلت الإمارات العربية المتحدة في المركز الأول من بين البلدان العربية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر؛ إذ جذبت استثمارات بقيمة 1.10 مليار دولار أمريكي. وبالرغم من أن الأولويات القصيرة المدى جرى تعديلها لملاءمة الظروف المتغيرة، ما زالت الاستراتيجية الطويلة المدى كما هي.<sup>xxiii</sup>

حيث ترسم رؤية أبوظبي 2030، تطلعات الإمارة لتحقيق تنمية مستدامة، لتصبح واحدة من أكبر الاقتصاديات الرائدة عالمياً. ولتحقيق ذلك، حددت حكومة إمارة أبوظبي تسعة دعائم محورية يستند إليها المستقبل الاجتماعي، والسياسي، والاقتصادي للإمارة،<sup>xxiv</sup> على النحو التالي:<sup>xxv</sup>

- ✓ خدمات تعليمية وصحية عالية الجودة وبنية تحتية متطورة؛
  - ✓ قطاع خاص فاعل ومؤثر؛
  - ✓ إقامة اقتصاد مرتكز على المعرفة المستدامة؛
  - ✓ بيئة تشريعية تتسم بالكفاءة والشفافية؛
  - ✓ استقرار أمني على الصعيدين الداخلي والخارجي؛
  - ✓ المحافظة على العلاقات المتميزة مع بقية دول العالم على مختلف الأصعدة؛
  - ✓ تطوير الموارد في الإمارة؛
  - ✓ المحافظة على قيم إمارة أبوظبي وثقافتها وتراثها.
- كل هذا جعل من الإمارات تقطع شوطاً طويلاً في تنويع مصادر اقتصادها فهو لا يكاد يتعدى في اعتماده على النفط نسبة 30% مقابل 70% لباقي القطاعات.

## خاتمة:

يعتبر النمو الاقتصادي من الأهداف الأساسية التي تسعى خلفها الحكومات، وتتطلع إليها الشعوب؛ وذلك لكونه يمثل الخلاصة المادية للجهود الاقتصادية وغير الاقتصادية المبذولة في المجتمع؛ ويعتبر التنوع الاقتصادي أهم داعم لاستدامة الاقتصاديات الوطنية وجعلها بعيدة عن هزات الازمات النفطية التي تضرب الاقتصاد العالمي بين الحين والآخر والحفاظ على نسبة نمو مستقرة في نفس الوقت، وقد نجحت الامارات في تنوع اقتصادها حيث بلغت نمو الناتج المحلي الإجمالي غير المرتبط بالنفط بنسب أكبر من نمو الناتج المحلي الإجمالي المرتبط بالنفط مما يدل على نمو القطاعات الغير نفطية بوتيرة كبيرة تفوق القطاع النفطي مما ساهمت بنسبة كبيرة في نمو الاقتصاد الاماراتي بنسب عالية فاقت 3 بالمئة فاقت بذلك نسب نمو الاقتصاد الأمريكي والأوروبي التي لم تتجاوز 2 بالمئة، وهذا راجع لان دولة الإمارات قامت بتوظيف كم كبير من إيراداتها في بناء قطاعات تنموية حيوية، وبنية تحتية تساعد الدولة الاتحادية على البروز كلاعب اقتصادي استراتيجي على المستوى العالمي.

وأثبت الاقتصاد الوطني لدولة الامارات بأنه من الاقتصادات القوية والواعدة وهو إقتصاد تمكن من المحافظة على تحقيق معدلات نمو كبيرة خلال السنوات الماضية مؤكدا كفاءته خلال فترة صعبة قبل بضعة سنوات إبان الازمة المالية العالمية والتي شهدت تراجع وتدهور كثير من إقتصادات العالم بعد العام 2008.

### الهوامش والمراجع المستعملة:

i- عبد الحكيم سعيح، الناتج الوطني والنمو الاقتصادي دراسة إقتصاد - قياسية للنمو - حالة الجزائر 1974-1999، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع: إقتصاد قياسي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001، ص: 24.

ii- ربيع نصر، رؤية للنمو الاقتصادي المستدام في سوريا، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، ص: 4-5.  
www.mafhoum.com/syr/articles\_young/nasr.pdf

iii- مرجع نفسه، ص: 5.

iv- Dembele Esaïe. **Marche Financier Et Croissance Economique En Côte D'ivoire: ministère de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique «une analyse de la causalité au sens de granger»**, D.E.S.S. Hautes Études en Gestion de la Politique Économique 11ème Promotion (2009-2010), REPUBLIQUE DE COTE D'IVOIRE Union-Discipline-Travail, p: 09.

- v - Matthew Clarke. **Is Economic Growth Desirable? A Welfare Economic Analysis Of The Thai Experience**, Thesis submitted in fulfillment of the requirements for the degree of, Doctor of Philosophy, Centre for Strategic Economic Studies, Victoria University, 1 February, 2003, p: 13.
- vi- Arthur Morris. **Geography And Development**, College London (PRESS UCL), aylor & Francis e-Library, the British Library, 2005, p: 01.
- vii- توفيق عباس عبد عون المسعودي، "دراسة في معدلات النمو للأزمة لصالح الفقراء (العراق-دراسة تطبيقية)"، **مجلة العلوم الاقتصادية**، العدد 26، المجلد السابع، نيسان 2010، ص: 28.
- viii- وعيل مبلود، المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها (حالة: الجزائر، مصر، السعودية -دراسة مقارنة خلال 1990/2010-)، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، ص: 10.
- ix- بناني فتيحة، **السياسة النقدية والنمو الاقتصادي - دراسة نظرية - مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية**، جامعة أحمد بوقرة-بومرداس، 2008-2009، ص: 10.
- x - بناني فتيحة، مرجع سابق، ص: 06.
- xi - عبد الحكيم سعيح، مرجع سابق، ص: 25.
- xii - نفس المرجع
- xiii - بناني فتيحة، مرجع سابق، ص: 5.
- xiv - عبد اللطيف مصيطفى وعبد الرحمن بن سانية، انطلاقة الاقتصاديات النامية: رؤية حديثة.
- www.digitallibrary.univ-batna.dz
- xv- عاطف لافي مرزوك، "التنوع الاقتصادي في بلدان الخليج العربي للقواعد والدلائل"، **مجلة الاقتصادي الخليجي**، العدد 24 لسنة 2013، جامعة البصرة، ص 77.
- xvi- عاطف لافي مرزوك وعباس مكى حمزة، "التنوع الاقتصادي. مفهومه وأبعاده في بلدان الخليج وممكنات تحقيقه في العراق"، **مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية**، سنة 2014، المجلد 10: الاصدار 31، جامعة الكوفة، ص 57.
- xvii- نزار ذياب عساف وخالد روكان عواد، "متطلبات التنوع الاقتصادي في العراق في ظل فلسفة إدارة الاقتصاد الحر"، **مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية**، عدد خاص، سنة 2014، المجلد 6، الاصدار 12، جامعة الانبار، ص: 467.
- xviii- مرجع نفسه، ص 467.
- xix- **الاقتصاد**، تاريخ الاطلاع 2016/9/28 <http://www.uaeinteract.com/arabic/economy.html>
- xx- مصطفى عبد العظيم ، خبراء: التنوع الاقتصادي في الإمارات يتحرك بثبات ولا يرتبط بتقلبات النفط
- xxi - التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2015، الاصدار الثالث والعشرين، وزارة الاقتصاد الإماراتية، ص 35.
- xxii - تهدف رؤية الإمارات 2021 إلى جعل دولة الإمارات واحدة من أفضل الدول بحلول 2021، وتتضمن مؤشرات وطنية في القطاعات التعليمية والصحية والاقتصادية والشرطية، وفي مجال الإسكان والبنية التحتية والخدمات الحكومية.
- xxiii - **الاقتصاد**، تاريخ الاطلاع 2016/9/28: <http://www.uaeinteract.com/arabic/economy.html>
- xxiv -The Abu Dhabi Economic Vision 2030, the Government of Abu Dhabi, November 2008

---

<https://www.ecouncil.ae/PublicationsEn/economic-vision-2030-full-versionEn.pdf>

**xxv** – Ibid.